

الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة

المرحلة الاولى

م.د عبد العزيز عليوي

مصادر القانون الدستوري

أن القانون الدستوري لم يوجد بين ليلة وضحاها بل هو نتيجة لتطور عدة عوامل
ولسنين طويلة، لذا فإن ابرز مصادر القانون الدستوري هي:

١-الدستور، أي الوثيقة الدستورية المكتوبة التي تعتبر أول وأهم مصدر للقانون
الدستوري ويمكن أن يكون نص مكتوب في وثيقة واحدة أو أكثر من مستند و تصدر
هذه الوثيقة بطريقتين

أ-ان تكون منحة من الحاكم و بذلك تكون معظم النصوص في هذه الوثيقة من اختيار
الحاكم.

ب-السلطة التأسيسية لصياغة الدستور التي تضع القواعد قبل ان يتم الاستفتاء عليها
من قبل الشعب.

٢-القضاء، ويتمثل هذا المصدر بالسوابق القضائية المتمثلة بتفسير المحاكم للقوانين
التي تصدرها السلطة التشريعية والقواعد التي أنشأتها السلطة التنفيذية للحكومة.

٣- العرف، اذ تعد القواعد العرفية هي المصدر الأساسي للقانون الدستوري في الدول
التي تأخذ بالدساتير غير المكتوبة بطريقة رسمية، والعرف هو إتباع الناس سلوكا معيناً

في موضوع معين لمدة طويلة الامر الذي يجعل الناس يشعرون بقوته الإلزامية كالقانون.

٤-الفقه، ويتمثل بالاراء التي يصدرها علماء القانون في مؤلفاتهم أو في أبحاثهم أو تعليقاتهم على أحكام المحاكم وفيما يلقونه من محاضرات على الطلبة في المعاهد والكليات والجامعات في مسائل تختص بالقانون، وكذلك فيما يقدم من دراسات وأبحاث تنصب على تفسير التشريعات وإبداء الرأي في مطابقة أحكامها للحاجات الاجتماعية أو عدم مطابقتها لها، و ينقسم الفقه بدوره إلى نوعين

أ-فقه موجه يقوم بدور إنشائي عندما يدرس ويعالج المسائل الدستورية على نحو معين.

ب-فقه تفسيري يقوم بتحليل وشرح القوانين الدستورية فيبرز ما بها من نقص أو غموض أو إبهام، يسترشد بآرائه القضاء والمشرع على حد سواء دون إلزام.